Doi: 10.34120/0080-049-001-005

The Impact of the Closure of the Jordanian-Syrian Border Crossings on the Decline in Commercial Traffic in the City of Ramtha (Ramtha and Jaber Corssings: a Geographical Study)

Ayed Taran
Ebtisam Marei
Shatha Rawashdeh
Basheer Almasaid

Abstract

Objective: The study seeks to measure the impact of the closure of the Ramtha and Jaber crossings on the decline in movement and commercial activity in the city of Ramtha after the recent occurrence of the Syrian crisis, and the study tries to identify the reality of these crossings and their economic and developmental role in the city of Ramtha. **Methods:** The number of the research sample reached 153 our of the total number of families in the comprehensive community, which is (29,460) families. The questionnaire was used as a main tool for the study, and it included two parts: the first was the initial information and data of the respondent, and the second part consisted of 12 items measuring the impact of the closure of the Ramtha and Jaber crossings on commercial traffic in the city of Ramtha. Data were enterd and analyzed by the SPSS statistical program. The study relied on descriptive statistics, the (T-test), the stability coefficient of Cronbach alpha, in addition to the onr-on-one analysis of variance (ANOVA). The study also relied on the cartographic method in preparing maps through (ArcGIS 10.2). **Results:** The impact of the living standard of the population as a result of the closure of the crossings, due to the majority of the population in the city on the trade profession, as revealed the study revealed the impact of the owners of companies and shops, especially owners of freight cars and taxis, as a result of the interruption of commercial traffic between Jordan and Syria.

Keywords: Border Crossin gs, Commercial Traffic, Ramtha Crossing, Jaber Crossing.

أثر إغلاق المعابر الحدودية الأردنية السورية على الحركة التجارية في مدينة الرمثا: (معبري الرمثا وجابر: دراسة جغرافية)

عايد محمد طاران[1]
إبتسام محمود مرعي[2]
شذا حسين الرواشدة[3]
بشير مفلح المساعيد[4]

ملخص:

هدف الدراسة: تسعى الدراسة إلى قياس أثر إغلاق معبري الرمثا وجابر على الحركة والنشاط التجاري في مدينة الرمثا بعد حدوث الأزمة السورية في الآونة الأخيرة، وتحاول الدراسة تعرف واقع هذه المعابر ودورها الاقتصادي والتنموي في مدينة الرمثا. **المنهجية:** بلغ عدد أفراد العينة البحثية 153 أسرة من إجمالي عدد الأسر في المجتمع الشامل، البالغ (29460) أسرة. استخدمت الاستبانة أداة رئيسة للدراسة، واشتملت على جزأين: الأول تمثل في المعلومات والبيانات الأولية للمستجيب، والثاني جاء مكوناً من 12 فقرة تقيس أثر إغلاق معبري الرمثا وجابر على الحركة التجارية في مدينة الرمثا. وأدخلت البيانات وحللت بوساطة البرنامج الإحصائي SPSS. اعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي، واختبار (ت)، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا، بالإضافة إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA). كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكارتوغرافي في إعداد الخرائط من خلال برنامج (ArcGIS 10.2). **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن إغلاق معبري الرمثا وجابر أدى إلى تدهور وتراجع للحركة التجارية والاقتصادية في مدينة الرمثا بشكل كبير؛ إذ انخفض حجم الصادرات والواردات من البضائع والسلع والمواد الغذائية السورية إلى الأردن بشكل عام ومدينة الرمثا بشكل خاص. **الخلاصة:** تأثر المستوى المعيشي للسكان من جراء إغلاق المعابر؛ نظراً لاعتماد غالبية السكان في المدينة على مهنة التجارة، كما كشفت

(1،3) أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال، المملكة الأردنية الهاشمية.
shatha.h.rawashdeh.ahu.edu.jo - taran0002002@yahoo.com
(2) ماجستير جغرافيا، المملكة الأردنية الهاشمية. ebtisam_na81@yahoo.com
(4) ماجستير جغرافيا، وزارة التربية والتعليم، المملكة الأردنية الهاشمية. basheeralmasaid@gmail.com

الدراسة عن تأثر أصحاب الشركات والمحال التجارية، وبخاصة أصحاب سيارات الشحن والأجرة، نتيجة توقف الحركة التجارية بين الأردن وسوريا.

المصطلحات الأساسية: المعابر الحدودية، الحركة التجارية، معبر الرمثا، معبر جابر.

مقدمة:

ترتبط التجارة والنقل ارتباطاً وثيقاً بكل فئات المجتمع؛ فهي المجال الذي تتجمع وتنعكس فيه كل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتؤدي التجارة دوراً مهماً في المناطق الحضرية، وتختلف أهميتها من مدينة إلى أخرى، وتقف عوامل مختلفة وراء تباين الدور الذي يؤديه هذا القطاع في اقتصاديات كل منها (مصيلحي، 2000).

يتطور النقل والتجارة باستمرار لتلبية احتياجات السكان، وينتج عن ذلك تغيرات عمرانية ومعمارية في المظهر الحضري للمدن، تتضح من خلال المؤسسات التجارية، ودور الفاعلين، وحركة التدفقات التجارية والخدمية؛ ومن ثم فهي تعد عنصراً مهيكلاً للمجال ومحركاً للعلاقات الاقتصادية والسياسية، كما أن التجارة – في أغلب الحالات – كانت المنشئ الأول للمدن والعامل الأساسي في تفعيل النمو الحضري واستمرار الحياة الحضرية (Merene-Schumaker, 2003).

تعد المعابر الدولية منافذ تقع على الحدود بين الدول؛ فهي بمثابة همزة الوصل بين الدول المتجاورة، وتشكل عاملاً إستراتيجياً مهماً لتوطيد العلاقات التجارية والسياسية والاقتصادية بين الدول (الراعي، 2005). وكان للموقع الجغرافي المهم الذي يتسم به الأردن الأثر الواضح في توطيد علاقاته التجارية مع دول العالم بشكل عام والدول المجاورة بشكل خاص، وتحديداً العراق وسوريا؛ فقد وقعت اتفاقية بين الأردن وسوريا عام 1976 لتسهيل عملية العبور والنقل بين البلدين، كما أعلنت الحكومة الأردنية عام 2009 إلغاء ضريبة المغادرة والرسوم المفروضة على الأردنيين والمركبات والشاحنات والحافلات عند مغادرتها الحدود بين البلدين؛ وذلك بهدف تقديم التسهيلات الممكنة في مجال التجارة والنقل وحركة المسافرين بين البلدين، إلا أن الظروف السياسية الأخيرة التي تعاني منها سوريا والتي أدت إلى

إغلاق معبري الرمثا وجابر شكلت تحدياً كبيراً أمام الحركة التجارية بين سوريا والأردن (وزارة المالية، 2015).

مشكلة الدراسة:

تعد المعابر والنقاط الحدودية بين الأردن وسوريا، ممثلة بمعبري الرمثا وجابر، شريان الحياة الاقتصادية ونافذة الأردن الشمالية؛ فهي الأساس في حركة النقل والتجارة في مدينة الرمثا، التي تمتاز بظاهرة الاستقطاب التجاري، والتي جعلت منها قطباً تجارياً مهماً؛ من حيث الوزن الاقتصادي بحكم موقعها الجغرافي القريب من الحدود السورية، إلا أن إغلاق معبري الرمثا وجابر في الآونة الأخيرة نتيجة الأزمة السورية شكل تحدياً وعبئاً كبيراً أمام النشاط التجاري والاقتصادي وحركة النقل في مدينة الرمثا؛ مما أدى إلى تضرر عدد كبير من التجار والسائقين والعاملين وتعطيل أصحاب الشركات والمصالح والمهن الخاصة، بالإضافة إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالسكان المحليين، وبخاصة أن أغلب سكان المدينة يعتمدون في أعمالهم على تدفق البضائع والسلع والخدمات القادمة من سوريا من خلال معبري الرمثا وجابر.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 – هل هناك علاقة بين إغلاق معبري الرمثا وجابر وتدهور حركة التجارة والنقل في مدينة الرمثا؟

2 – هل هناك علاقة بين إغلاق معبري الرمثا وجابر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان في مدينة الرمثا؟

3 – هل هناك علاقة بين إغلاق معبري جابر والرمثا والمشكلات التي يعاني منها أصحاب الشركات والمحال التجارية وأصحاب المصالح الخاصة في مدينة الرمثا؟

4 – هل هناك علاقة بين اثر إغلاق معبري جابر والرمثا على الحركة التجارية في مدينة الرمثا وبين المتغيرات الشخصية (الجنس، الدخل، المؤهل العلمي، العمر، الحالة الاجتماعية).

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – توضيح مدى تأثير إغلاق معبري الرمثا وجابر على حركة النشاط التجاري والنقل في مدينة الرمثا.

2 – تعرف الواقع الحالي للمستوى المعيشي لسكان مدينة الرمثا بعد إغلاق معبري الرمثا وجابر.

3 – إبراز أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التجار وأصحاب الشركات والمحال التجارية في المدينة من جراء توقف حركة العبور عبر معبري الرمثا وجابر.

4 – تحليل أثر إغلاق معبري الرمثا وجابر على سكان مدينة الرمثا بشكل عام.

5 – اقتراح سياسات وبرامج عمل بالاستناد إلى نتائج الدراسة وتوصياتها وتقديمها للجان المختصة في ذلك.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1 – تسليط الضوء على دور معبري الرمثا وجابر وأثرهما في نشاط الحركة التجارية والاقتصادية في مدينة الرمثا.

2 – تشخيص واقع الحركة التجارية في مدينة الرمثا بعد إغلاق معبري الرمثا وجابر.

3 – الوقوف على أهمية الموقع الإستراتيجي لمدينة الرمثا بالنسبة للأردن، الذي أكسبه أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

4 – تسهم الدراسة في فتح رؤى وآفاق جديدة أمام الباحثين والمهتمين ولفت انتباههم في مجال الدراسات الاقتصادية والتنموية.

5 – تلقي الدراسة الضوء على أهم المشكلات والمعوقات التي يعاني منها سكان مدينة الرمثا من جراء إغلاق معبري الرمثا وجابر.

6 – تعد الدراسة من أوائل الدراسات في الأردن، التي تناولت موضوع المعابر الحدودية وآثارها التجارية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع؛ إذ تبين فقر المكتبة العربية بالدراسات التي تناولت مثل هذه الموضوعات الحيوية.

منطقة الدراسة:

تعد مدينة الرمثا إحدى حاضرات سهل حوران، وتقع في الجزء الشمالي من المملكة الأردنية الهاشمية على الحدود الأردنية السورية، وإلى الشمال من العاصمة عمان؛ حيث تبعد عنها 80كم، وتنحصر بين الإحداثيات التالية: 25 32°و45 32° شمالاً و75 35°و10 36°شرقاً، وتعد البوابة الشمالية للمملكة، وهي مركز لواء الرمثا (النويران، 2016).

تتبع مدينة الرمثا إدارياً لمحافظة إربد، وتبلغ مساحتها نحو 161،7 كم2، كما تبلغ المساحة المنظمة في المدينة 24,571كم2 بنسبة14.73% من المساحة الكلية لمدينة الرمثا، ويبلغ عدد سكان المدينة – بحسب تعداد عام 2015 – نحو 238.502 نسمة (دائرة الإحصاءات العامة، 2015). ويمر بمدينة الرمثا خط الترانزيت الدولي الذي يربط دول الخليج العربي بسوريا عبر الأردن، بالإضافة إلى بعض قوافل الحج والقوافل السياحية والتجارية القادمة من أوروبا باتجاه الشرق.

ويحد مدينة الرمثا من الشرق والشمال الشرقي الجمهورية العربية السورية، ومن الجنوب الشرقي محافظة المفرق، ومن الجنوب الغربي لواء بني عبيد، ومن الشمال الغربي لواء بني كنانة في محافظة إربد، وشكل (1) يبين موقع مدينة الرمثا. ويعود أصل تسمية مدينة الرمثا بهذا الاسم إلى كثرة نبات الرمث الشوكي، الذي كان يشكل مرعى للإبل فيما مضى (سريحين، 1985).

ويبلغ طول الحدود البرية مع سوريا (370 كم)، وعلى طول تلك الحدود يوجد مركزان جمركيان، هما: مركز حدود جابر ومركز حدود الرمثا، وتنبع أهمية المركزين الجمركيين من أنهما مركزا استقبال للمسافرين والتخليص الجمركي على البضائع التجارية، ومع أزمة اللجوء السوري أصبحت هناك مراكز لاستقبال اللاجئين السوريين عبر الشريط الحدودي. وقد أسهم موقع مدينة الرمثا الحدودي وقربها من معبري الرمثا وجابر في تنشيط الحركة التجارية فيها؛ الأمر الذي أدى إلى اعتماد أغلب السكان المحليين بشكل كبير على مهنة العمل في النشاط التجاري وتبادل السلع والبضائع وانسيابها من سوريا إلى الأردن عبر معبري الرمثا وجابر.

شكل (1):
منطقة الدراسة

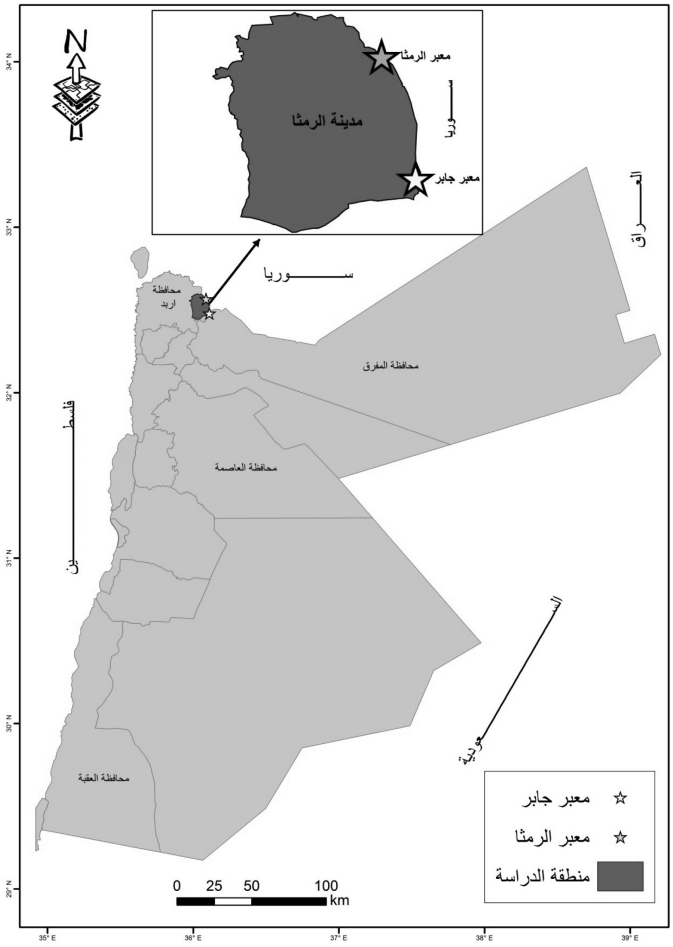

المصدر: عمل الباحثين.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتعرف واقع معبري الرمثا وجابر والوقوف على الخصائص العامة لسكان مدينة الرمثا بعد إغلاق المعبرين وتراجع الحركة التجارية في المدينة، بالإضافة إلى تحليل واقع الحركة التجارية وعلاقة المعبرين بالنشاط التجاري والاقتصادي في هذه المدينة، وذلك من خلال مراجعة التقارير والدراسات والنشرات والمقالات الخاصة بالموضوع والمؤسسات

الحكومية، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية، كما اعتمدت الدراسة على عدة أساليب، منها: الأسلوب الكارتوغرافي في إعداد الخرائط من خلال برنامج (ArcGIS 10.2)، بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) في استخراج التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للبيانات المرتبطة بالدراسة، وإيجاد معامل الثبات كرونباخ ألفا، بالإضافة إلى اختبار (T) للعينات المستقلة واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

إجراءات الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أرباب الأسر القاطنين ضمن حدود مدينة الرمثا؛ حيث يبلغ عدد الأسر في منطقة الدراسة نحو (29460) أسرة موزعين على جميع المناطق والأحياء السكنية الواقعة ضمن المنطقة (دائرة الإحصاءات العامة، 2015).

عينة الدراسة:

اختيرت عينة عشوائية من أرباب الأسر في مدينة الرمثا، وذلك بعد الرجوع إلى جداول (فيشر) للعينة الإحصائية، وقد كان حجم العينة (153) أسرة من إجمالي عدد الأسر في المجتمع الشامل، البالغ (29460) أسرة، وجدول (1) يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

جدول (1)

خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً للعوامل الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	99	64.7
	أنثى	54	35.3
مستوى الدخل	أقل من 200 دينار	43	28.1
	من 200- أقل من 300 دينار	54	35.3
	من 300 إلى 500 دينار	28	18.3
	أكثر من 500 دينار	28	18.3

تابع/ جدول (1)

خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً للعوامل الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	أمي	7	4.6
	أساسي	19	12.4
	ثانوي	49	32.0
	جامعي فأكثر	78	51.0
العمر	أقل من 25	36	23.5
	من 26 إلى 35	45	29.4
	من 36 إلى 45	38	24.8
	من 46 إلى 55	23	15.0
	أكبر من 56	11	7.2
الحالة الاجتماعية	أعزب	36	23.6
	متزوج	113	73.9
	مطلق	2	1.3
	أرمل	2	1.3
العمل الحالي	عامل	27	17.65
	تاجر	45	29.4
	سائق	10	6.54
	متقاعد	3	2
	مخلص	7	4.6
	موظف	49	32
	عاطل عن العمل	12	7.8
	المجموع	153	100.0

أداة الدراسة:

قام الباحثون بتطوير استبانة بعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة

المتعلقة بموضوع الدراسة باللغتين الإنجليزية والعربية على حد سواء. وتكوّنت الأداة من قسمين:

القسم الأول: احتوى على البيانات الشخصية لأفراد العينة؛ مثل: الجنس، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والعمر، والدخل الشهري.

القسم الثاني: اشتمل على (12) فقرة؛ بهدف قياس أثر إغلاق معبري الرمثا وجابر على الحركة التجارية في مدينة الرمثا، ثم وضعت هذه الفقرات على مقياس ليكرت الخماسي الذي يتكوّن من خمس درجات ترجيحية.

صدق الأداة:

للتأكد من صلاحية الاستبانة عرضت على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة المنهجية والعلمية، وذلك قبل الاعتماد النهائي وتطبيقها في الميدان؛ بهدف توجيه الباحثين إلى مواطن الضعف والقصور من حيث طبيعة الأسئلة ومنطقيتها وصياغتها، وقد أخذت آراؤهم وملاحظاتهم بعين الاعتبار، وأعيدت صياغة الأداة بناء على الملاحظات والاقتراحات.

ثبات الأداة:

اختبر الثبات من خلال تطبيق الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (50) أسرة من مجتمع الدراسة، وبعدها أعيد توزيع الاستبانات على العينة نفسها؛ ومن ثم حسب معامل الثبات كرونباخ ألفا الذي بلغ (0.83%)، وهي نسبة مرتفعة تدل على قابلية الأداة وإمكانيتها للتطبيق.

حدود الدراسة:

1 – الحد المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على عينة عشوائية اختيرت من المواطنين المحليين في مدينة الرمثا شمال الأردن، الواقعة بالقرب من معبري جابر والرمثا على الحدود الأردنية السورية.

2 – الحد الزماني: طبقت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية (2017/2018) في ظل حدوث الأزمة السورية.

الدراسات السابقة:

تعاني الدراسات العلمية التي تناولت موضوع المعابر الحدودية وأثرها التجاري والاقتصادي والاجتماعي من مشكلة الندرة على المستويات المحلية

والإقليمية والعالمية، ومن الدراسات التي تناولت جزءاً بسيطاً حول الموضوع نذكر منها ما يأتي:

1 – تناول (عبد الرزاق، 2002) تقييم الموارد الاقتصادية وتنميتها في لواء الرمثا؛ بهدف توضيح أهمية الموقع الجغرافي للرمثا وأثره في نمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وقد كشفت الدراسة عن ارتباط واضح بين موقع اللواء ووجود بعض الأنشطة الاقتصادية وازدهارها مثل قطاع الشحن البري من خلال معبري الرمثا وجابر، وقطاع التجارة، والنشاطات المتعلقة بخدمات المسافرين التي تتميز بها المعابر الحدودية.

2 – قام (الراعي، 2005) بدراسة حول تقييم أداء المعابر في قطاع غزة وإمكانيات تطويرها؛ بهدف تعرف واقع تلك المعابر وحجم التجارة الخارجية والداخلية التي تمر من خلالها، بالإضافة إلى تعرف أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التجار الفلسطينيين على هذه المعابر، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع معابر قطاع غزة تستخدم في حركة البضائع والأشخاص من القطاع وإليه، إلا أن تلك الحركة أصبحت أمراً بالغ الصعوبة ويرافقه تعقيدات ومصاعب كبيرة نتيجة فرض قيود مشددة من قبل إسرائيل؛ مما تسبب في خلق أزمة اقتصادية خانقة في الجانب الفلسطيني، وأثر سلباً على حركة التجارة الداخلية والخارجية.

3 – وقدمت (UNCHR, 2009) دراسة حول تحركات السكان عبر معبرين من المعابر الحدودية بين أفغانستان والباكستان، هما معبر تورخام (Torkham) ومعبر سبين بولداك (Spin Boldak)؛ بهدف تحليل خصائص حركة السكان عبر الحدود والوقوف على واقع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، وكشفت الدراسة أن الدوافع الاقتصادية كانت وراء حركة السكان بين البلدين؛ إذ إن أغلب المهاجرين عبر النقاط الحدودية هم من الأيدي العاملة للبحث عن فرص عمل لتلبية احتياجات أسرهم المعيشية ونفقتها، وبينت الدراسة أن فتح المعابر أمام السكان الأفغان يعود بالفائدة عليهم من حيث مستويات الأجور والادخار والتحويلات المالية؛ مما ينعكس على مستوياتهم المعيشية.

4 – وتناول الباحثون (Mohan & Raghunath & Medipally, 2017) تغيرات الحركة التجارية على المعابر الحدودية بين الهند وبوتان؛ بهدف تحليل العلاقات الاقتصادية ودراسة الأنماط التجارية بين البلدين وتدفق الأموال والسلع والبضائع

وغيرها من خلال المعابر الحدودية وأثرها على النشاط الاقتصادي بين البلدين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تداولاً كبيراً في السلع الاستهلاكية والخدمات بين الهند وبوتان؛ مما يسهم في دعم الاقتصاد المحلي، كما تكشف الدراسة عن أهمية الإدارة والتنظيم السياسي الكبير ودورهما في عملية الاستيراد والتصدير، التي تقوم بها الحكومات المحلية.

5 – ودرس (الدسوقي، 2015) مناشئ الحركة التبادلية على المعابر النيلية فيما بين زفتى ومية غمر؛ بهدف تعرف حجم وخصائص حركة الركاب والمركبات التبادلية بين هذين المركزين عبر المعابر الرابطة بينهما، وكذلك الكشف عن دور المعابر في تحقيق الترابط بين المدينتين وظهيريهما، وبينت الدراسة أن هناك تناقصاً في الحركة النقلية على المعابر بالتباعد عنها بين المدينتين، وأن مناشئ الحركة على هذه المعابر غير متوازنة؛ بسبب الاختلاف في توطن الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تفاوت في قوة الحركة النقلية على مدار الأسبوع والأشهر؛ حيث يشهد يوم الخميس وشهر أوغسطس حركة نقلية كثيفة لأسباب تتعلق بمواعيد العمل الرسمية والإجازات.

6 – وعالج (بحيري، 2005) الملامح العامة للوظيفة التجارية لمدينة رفح الحدودية؛ بهدف تحليل واقع النشاط التجاري في المدينة ودور الخصائص المكانية وخاصة الموقع الجغرافي في رسم الملامح العامة للوظيفة التجارية للمدينة، كما تهدف الدراسة إلى تعرف الأثر المباشر وغير المباشر للحركة اليومية عبر منفذ رفح البري على الوظيفة التجارية للمدينة والتغيرات المحتملة التي يمكن أن تطرأ على تلك الوظيفة في حالات الإغلاق المؤقت للمعبر الحدودي، وتوصلت الدراسة إلى أن معبر رفح البري أضاف بعداً حيوياً للخصائص المكانية، ولطبيعة الوظيفة التجارية بمدينة رفح؛ انعكست آثاره على كل من التركيب النوعي للسلع، وطبيعة الهيكل التجاري لتسويق السلع، وموسمية التسويق، وخصائص المترددين على المدينة لشراء السلع.

تحليل النتائج ومناقشتها:

برزت أهمية مدينة الرمثا بوصفها نقطة عبور، وأصبحت عبر العقود التي تلت تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 المعبر البري الوحيد الذي يربط الأردن بدول العالم عبر القطر العربي السوري (عبد الرزاق، 2002). وترتبط مدينة الرمثا مع

بعض المدن السورية بعلاقات تجارية واقتصادية ارتباطاً مباشراً من خلال الطرق والمعابر الحدودية المعروفة بحكم موقعها الجغرافي الواقع على الحدود الأردنية السورية.

وكما هو معروف فإن لمثل هذه المواقع خصائص ومميزات تعتبر موارد اقتصادية واجتماعية وثقافية ذات آثار إيجابية يجب أن تستثمر وتوظف لخدمة الدولة بشكل عام وسكان المنطقة بشكل خاص، إضافة إلى أن هذه المواقع توفر دائماً ظروفاً ومعطيات تدفع بالسكان إلى ممارسة نشاطات متعددة، من أهمها التجارة (شخار، 1996).

اهتم سكان مدينة الرمثا بقطاع التجارة، فتوسعت علاقاتهم التجارية مروراً بالمعابر الحدودية (الرمثا وجابر) إلى سوريا ودول أوروبا؛ إذ ارتبط الكثير من تجار الرمثا؛ بعلاقات تجارية كموردين ووسطاء ومخلصين مع عدد كبير من الشركات العربية والأجنبية المصدرة والمستوردة (عبد الرزاق، 2002).

وقد أدت المعابر الحدودية دوراً مهماً في تنشيط حركة التجارة والنقل في مدينة الرمثا؛ فقد فتحت مكاتب تخليص للبضائع المصدرة والمستوردة، وأتيحت الفرصة أمام تشغيل عدد من أبناء المنطقة في هذه المكاتب؛ مما أسهم في توفير فرص العمل، كما ساعدت على فتح العديد من المحال التجارية لتغطية حاجات السكان المحليين، بالإضافة إلى فتح محال تجارية لتسويق المنتجات السورية المستوردة وتغطية حاجات باقي مدن المملكة؛ بحيث أصبحت مدينة الرمثا مقصداً لتجارة الجملة والمفرق من جميع أنحاء المملكة، ويشكل التجار ما نسبته 25% من المواطنين في الرمثا (غرفة تجارة الرمثا، 2017). وتتمثل المعابر الحدودية التي أسهمت في تنشيط الحركة التجارية في مدينة الرمثا بمعبري الرمثا وجابر:

أ – معبر الرمثا:

يعد معبر الرمثا من أقدم المراكز الحدودية في المملكة، ويقع في الجهة الشمالية منها أمام مركز حدود درعا السوري، ويبعد عن العاصمة الأردنية عمان نحو 80كم، وتبلغ مساحته نحو 294 دونماً، وقد أطلق عليه في الخمسينيات من القرن الماضي قسم جوازات الرمثا، ومقره ضمن مدينة الرمثا، إلا أنه في عام 1971 جرى نقله إلى موقعه الحالي، وأطلق علية اسم مركز حدود الرمثا، وفي نهاية عام 1978، جرى تعديل التسمية لتصبح مديرية حدود الرمثا، (مديرية حدود الرمثا، 2017).

وقد أدى معبر الرمثا دوراً مهماً في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية في المدينة، وذلك من خلال حركة المسافرين في كلا الاتجاهين، وحركة البضائع المصدرة والمستوردة؛ ففُتحت مكاتب للتخليص على البضائع المصدرة والمستوردة عن طريق المعبر، وهذا يؤثر في قيمة الأراضي المستغلة لهذه الغايات، كما أسهم في تشغيل عدد من أبناء المدينة في هذه المكاتب، بالإضافة إلى الأيدي العاملة التي تعمل في المركز من سكان المنطقة، والعاملين على وسائط النقل المختلفة من سيارات لنقل المسافرين وشاحنات لنقل البضائع (خويلة، 2016).

ب – معبر جابر:

يقع معبر جابر على الحدود الأردنية السورية بالقرب من قرية جابر التي تبعد عن العاصمة عمان 90كم تقريباً، وبدأ العمل بإنشاء مركز حدود جابر عام 1991، وعلى مساحة من الأرض تبلغ (2867) دونماً، وأنجز المركز عام 1996، وبوشر العمل فيه عام 1997، وأصبح يستقبل المسافرين القادمين والمغادرين بمركباتهم الخاصة أو بوسائط النقل العمومية، وكذلك يستقبل الشاحنات القادمة والمغادرة من خلال فرع الشحن، كما نفذت مشاريع توسعة لزيادة قدرة المركز على تقديم خدمات بمستوى أفضل لزوار المملكة الأردنية الهاشمية، وبسبب ازدياد حركة المسافرين عبر المركز الحدودي أنشئ مبنى حديث للقادمين وآخر للمغادرين وثالث للشحن، وهي مزودة بجميع الخدمات التي يحتاج إليها المسافر، ويعد معبر جابر من أكثر المعابر الحدودية الأردنية السورية ازدحاماً؛ حيث تنتقل عبره معظم البضائع بين سوريا وكل من الأردن ودول الخليج العربي (مركز حدود جابر، 2017).

ومع إغلاق معبري الرمثا وجابر شريان تبادل البضائع بين الأردن وسوريا بعد اندلاع الأزمة السورية، أظهرت الأرقام تراجع الصادرات والواردات من السلع والبضائع بين الأردن وسوريا. وفي مقارنة بين حجم التجارة الخارجية بين الأردن وسوريا قبل الأزمة السورية وبعدها، يظهر تراجع الصادرات الأردنية من 181.3 مليون دينار عام 2011 إلى 140.8 مليون دينار عام 2012؛ بنسبة تراجع بلغت 22.3%. كما تراجعت المستوردات الأردنية من سوريا من 268.3 مليون دينار عام 2011 إلى 145.2 مليون عام 2012، بنسبة تراجع وصلت إلى 34% (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها وزعت الاستبانة على أفراد العينة، واستبعدت (14) استبانة كانت غير صالحة. واعتمدت المعايير التالية لتوزيع المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة:

– درجة الموافقة المرتفعة: وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3.66) وبنسبة مئوية أكبر من (73.2%).

– درجة الموافقة المتوسطة: وتشمل مجموعة الفقرات التي راوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.34 و 3.66) وبنسبة مئوية (46.8%–73.2%).

– درجة الموافقة المتدنية: وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2.34) وبنسبة مئوية أقل من (46.8%).

وجاءت نتائج التحليل على النحو الآتي:

السؤال الأول: هل أثر إغلاق معبري جابر والرمثا على تدهور الحركة التجارية والاقتصادية في مدينة الرمثا؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات. وجدول (2) يبيّن ذلك.

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر إغلاق معبري جابر والرمثا على الحركة التجارية والاقتصادية في مدينة الرمثا

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
انخفض حجم الواردات السورية بعد إغلاق معبري الرمثا وجابر	4.29	1.197	85.9	مرتفعة
ارتفعت بعض أسعار البضائع والسلع بعد إغلاق المعبرين	4.17	1.191	83.4	مرتفعة
أثر إغلاق معبري جابر والرمثا على تجارة الجملة والمفرق	4.05	1.380	81.0	مرتفعة
أدى إغلاق المعبرين إلى قلة توافر البضائع والسلع والمواد الغذائية	3.82	1.424	76.5	مرتفعة
المعدل	4.08	1.30	81.7	مرتفعة

من خلال النتائج في جدول (2) نلاحظ أن جميع الفقرات المعبرة عن تدهور الحركة التجارية والاقتصادية في مدينة الرمثا بسبب إغلاق معبري جابر والرمثا قد حصلت على درجات تقدير مرتفعة، راوحت بين (3.82 و 4.29)؛ إذ حصلت الفقرة "انخفض حجم الواردات السورية بعد إغلاق معبري الرمثا وجابر" على أعلاها، والفقرة "أدى إغلاق المعبرين إلى قلة توافر البضائع والسلع والمواد الغذائية" على أدناها، وبلغ المعدل الكلي (4.08)، وهو يعبر عن درجة مرتفعة؛ مما يدل على أن إغلاق معبري جابر والرمثا قد أدى إلى تدهور الحركة التجارية والاقتصادية في مدينة الرمثا.

السؤال الثاني: هل أثر إغلاق معبري جابر والرمثا على المستوى المعيشي في مدينة الرمثا؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات. وجدول (3) يبيّن ذلك.

جدول (3)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر إغلاق معبري جابر والرمثا على المستوى المعيشي في مدينة الرمثا

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
ازدادت نسبة البطالة في مدينة الرمثا بعد إغلاق المعبرين	4.27	1.131	85.5	مرتفعة
انخفض مستوى الدخل الفردي في مدينة الرمثا بعد إغلاق المعبرين	4.25	1.161	85.1	مرتفعة
تأثر المستوى المعيشي في مدينة الرمثا بعد إغلاق المعبرين	4.24	1.180	84.7	مرتفعة
المعدل	4.25	1.16	85.1	مرتفعة

من خلال النتائج في جدول (3) نلاحظ أن جميع الفقرات المعبرة عن تأثر المستوى المعيشي في مدينة الرمثا بسبب إغلاق معبري جابر والرمثا قد حصلت على درجات تقدير مرتفعة، راوحت بين (4.24 و 4.27)؛ إذ حصلت الفقرة "ازدادت نسبة البطالة في مدينة الرمثا بعد إغلاق المعبرين" على أعلاها، والفقرة "تأثر

المستوى المعيشي في مدينة بعد إغلاق المعبرين" على أدناها، وبلغ المعدل الكلي (4.25)، وهو يعبر عن درجة مرتفعة؛ مما يدل على أن إغلاق معبري جابر والرمثا قد أدى إلى تأثر المستوى المعيشي في مدينة الرمثا بشكل سلبي.

السؤال الثالث: هل أثر إغلاق معبري جابر والرمثا على أصحاب الشركات والمحال التجارية والمصالح الخاصة بشكل سلبي في مدينة الرمثا؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من الفقرات. وجدول (4) يبيّن ذلك.

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر إغلاق معبري جابر والرمثا على أصحاب الشركات والمحال التجارية في مدينة الرمثا

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
تعطل السائقون وأصحاب سيارات الشحن والأجرة عن العمل من جراء إغلاق المعبرين	4.26	1.202	85.2	مرتفعة
تعاني شركات التخليص من الركود الكبير بعد إغلاق المعبرين	4.18	1.182	83.5	مرتفعة
أثر إغلاق المعابر على صرف العملات وحركة الاستراحات والمطاعم في الرمثا	3.97	1.300	79.3	مرتفعة
قلّ عدد الزبائن الذين يرتادون المحال التجارية بعد إغلاق المعبرين	3.91	1.359	78.2	مرتفعة
أصبحت تجارة العقارات وتأجير الأبنية النشاط الاقتصادي السائد في مدينة الرمثا بعد إغلاق المعبرين	3.84	1.248	76.7	مرتفعة
المعدل	4.03	1.26	80.6	مرتفعة

من خلال النتائج في جدول (4) نلاحظ أن جميع الفقرات المعبرة عن تأثر أصحاب الشركات والمحال التجارية في مدينة الرمثا بسبب إغلاق معبري جابر والرمثا قد حصلت على درجات تقدير مرتفعة، راوحت بين (3.84 و 4.26)؛ إذ حصلت الفقرة "تعطل السائقون وأصحاب سيارات الشحن والأجرة عن العمل من جراء إغلاق المعبرين" على أعلاها، والفقرة "أصبحت تجارة العقارات وتأجير

الأبنية النشاط الاقتصادي السائد في مدينة الرمثا بعد إغلاق المعبرين" على أدناها، وبلغ المعدل الكلي (4.03)، وهو يعبر عن درجة مرتفعة؛ مما يدل على أن إغلاق معبري جابر والرمثا قد أثر بشكل كبير وسلبي على أصحاب الشركات والمحال التجارية في مدينة الرمثا.

السؤال الرابع: هل هناك علاقة بين أثر إغلاق معبري جابر والرمثا على الحركة التجارية في مدينة الرمثا وبين المتغيرات الشخصية (الجنس، الدخل، المؤهل العلمي، العمر، الحالة الاجتماعية)؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للأداة ككل.

أ - إغلاق المعبرين ومتغير الجنس:

من خلال جدول (5) نلاحظ أن قيمة ت لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) لجميع متغيرات الدراسة؛ مما يدل على عدم وجود أثر لمتغير الجنس على رأي أفراد عينة الدراسة حول تأثير إغلاق معبري جابر والرمثا على الأوضاع الاقتصادية بشكل سلبي في منطقة الرمثا. وقد يرجع ذلك إلى أن أفراد العينة - ذكوراً وإناثاً - متشابهون في إجاباتهم وتقييمهم حول أثر إغلاق معبري جابر والرمثا على الحركة التجارية في المدينة.

جدول (5)

نتائج اختبار ت للعينات المستقلة لتأثير متغير الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الحركة التجارية والاقتصادية	ذكر	99	4.03	1.253	.788–	151	0.432
	أنثى	54	4.18	0.770			
المستوى المعيشي	ذكر	99	4.27	1.130	0.28	151	0.78
	أنثى	54	4.22	0.938			
أصحاب الشركات والمحال التجارية والمصالح الخاصة	ذكر	99	4.07	1.078	0.685	151	0.495
	أنثى	54	3.96	0.817			
الأوضاع الكلية	ذكر	99	4.13	1.091	0.036	151	0.972
	أنثى	54	4.12	0.773			

ب – إغلاق المعبرين ومتغير الدخل:

نلاحظ من خلال جدول (6) أن قيمة ف لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) لجميع متغيرات الدراسة؛ مما يدل على عدم وجود أثر لمتغير الدخل على رأي أفراد عينة الدراسة حول تأثير إغلاق معبري جابر والرمثا على الحركة التجارية والاقتصادية مدينة الرمثا.

جدول (6)
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتأثير متغير الدخل

	مستوى الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الحركة التجارية والاقتصادية	أقل من 200 دينار	43	3.95	1.415	3	1.61	0.189
	من 200 – أقل من 300 دينار	54	3.97	1.105			
	من 300 إلى 500 دينار	28	4.13	0.854			
	أكثر من 500 دينار	28	4.47	0.657			
	المجموع	153	4.09	1.106			
المستوى المعيشي	أقل من 200 دينار	43	4.15	1.203	3	1.44	0.233
	من 200- أقل من 300 دينار	54	4.12	1.124			
	من 300 إلى 500 دينار	28	4.33	0.934			
	أكثر من 500 دينار	28	4.60	0.766			
	المجموع	153	4.25	1.064			
أصحاب الشركات والمحال التجارية والمصالح الخاصة	أقل من 200 دينار	43	3.96	1.164	3	0.944	0.421
	من 200- أقل من 300 دينار	54	3.98	0.946			
	من 300 إلى 500 دينار	28	3.95	1.035			
	أكثر من 500 دينار	28	4.31	0.709			
	المجموع	153	4.03	0.992			

تابع/ جدول (6)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتأثير متغير الدخل

	مستوى الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الأوضاع الكلية	أقل من 200 دينار	43	4.02	1.197	3	1.451	0.23
	من 200- أقل من 300 دينار	54	4.02	0.980			
	من 300 إلى 500 دينار	28	4.14	0.880			
	أكثر من 500 دينار	28	4.46	0.666			
	المجموع	153	4.12	0.988			

ج – إغلاق المعبرين ومتغير المؤهل العلمي:

من خلال جدول (7) نلاحظ أن قيمة ف لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) لجميع متغيرات الدراسة؛ مما يدل على عدم وجود أثر لمتغير المؤهل العلمي على رأي أفراد عينة الدراسة حول تأثير إغلاق معبري جابر والرمثا على الحركة التجارية بشكل سلبي في مدينة الرمثا.

جدول (7)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتأثير متغير المؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الحركة التجارية والاقتصادية	أمي	7	4.75	0.559	3	0.964	0.412
	أساسي	19	3.97	1.346			
	ثانوي	49	4.02	1.244			
	جامعي فأكثر	78	4.09	0.979			
	المجموع	153	4.09	1.106			
المستوى المعيشي	أمي	7	4.71	0.756	3	0.498	0.684
	أساسي	19	4.16	1.283			
	ثانوي	49	4.27	1.114			

تابع/ جدول (7)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتأثير متغير المؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
	جامعي فأكثر	78	4.23	1.004			
	المجموع	153	4.25	1.064			
أصحاب الشركات والمحال التجارية والمصالح الخاصة	أمي	7	4.63	0.658	3	1.161	0.327
	أساسي	19	3.85	1.192			
	ثانوي	49	4.09	1.050			
	جامعي فأكثر	78	3.98	0.920			
	المجموع	153	4.03	0.992			
الأوضاع الكلية	أمي	7	4.70	0.636	3	0.906	0.44
	أساسي	19	3.99	1.229			
	ثانوي	49	4.12	1.056			
	جامعي فأكثر	78	4.10	0.900			
	المجموع	153	4.12	0.988			

د – إغلاق المعبرين ومتغير العمر:

يبين جدول (8) أن قيمة ف لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) لجميع متغيرات الدراسة؛ مما يدل على عدم وجود أثر لمتغير العمر على رأي أفراد عينة الدراسة حول أثر إغلاق معبري جابر والرمثا على الأوضاع التجارية والاقتصادية مدينة الرمثا.

جدول (8)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتأثير متغير العمر

العمر		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الحركة التجارية والاقتصادية	أقل من 25	36	3.80	1.353	4	1.109	0.354
	من 26 إلى 35	45	4.12	1.008			
	من 36 إلى 45	38	4.33	1.010			
	من 46 إلى 55	23	4.12	1.002			
	أكبر من 56	11	3.98	1.092			
	المجموع	153	4.09	1.106			
المستوى المعيشي	أقل من 25	36	3.94	1.342	4	1.376	0.245
	من 26 إلى 35	45	4.34	0.793			
	من 36 إلى 45	38	4.46	1.026			
	من 46 إلى 55	23	4.35	0.956			
	أكبر من 56	11	4.06	1.263			
	المجموع	153	4.25	1.064			
أصحاب الشركات والمحال التجارية والمصالح الخاصة	أقل من 25	36	3.69	1.257	4	1.406	0.235
	من 26 إلى 35	45	4.12	0.776			
	من 36 إلى 45	38	4.09	1.002			
	من 46 إلى 55	23	4.17	0.919			
	أكبر من 56	11	4.22	0.812			
	المجموع	153	4.03	0.992			
الأوضاع الكلية	أقل من 25	36	3.81	1.246	4	1.311	0.268
	من 26 إلى 35	45	4.19	0.753			
	من 36 إلى 45	38	4.29	0.974			
	من 46 إلى 55	23	4.21	0.923			
	أكبر من 56	11	4.09	1.005			
	المجموع	153	4.12	0.988			

هـ – إغلاق المعبرين ومتغير الحالة الاجتماعية:

نلاحظ من خلال جدول (9) أن قيمة ف كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) لجميع متغيرات الدراسة عدا متغير المستوى المعيشي؛ مما يدل على وجود أثر لمتغير الحالة الاجتماعية على رأي أفراد عينة الدراسة حول تأثير إغلاق معبري جابر والرمثا على الأوضاع عامة بشكل سلبي، وبخاصة الحركة التجارية والاقتصادية وعلى أصحاب الشركات والمحال التجارية في مدينة الرمثا.

جدول (9)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتأثير متغير الحالة الاجتماعية

	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الحركة التجارية والاقتصادية	أعزب	35	3.52	1.356	4	3.24	*0.014
	متزوج	113	4.25	0.984			
	مطلق	2	4.25	0.354			
	أرمل	2	4.25	0.000			
	المجموع	153	4.09	1.106			
المستوى المعيشي	أعزب	35	3.80	1.368	4	2.236	0.068
	متزوج	113	4.38	0.937			
	مطلق	2	4.33	0.471			
	أرمل	2	4.50	0.236			
	المجموع	153	4.25	1.064			
أصحاب الشركات والمحال التجارية والمصالح الخاصة	أعزب	35	3.43	1.217	4	4.673	*0.001
	متزوج	113	4.20	0.856			
	مطلق	2	4.10	0.141			
	أرمل	2	4.30	0.707			
	المجموع	153	4.03	0.992			

تابع/ جدول (9)
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتأثير متغير الحالة الاجتماعية

	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الأوضاع الكلية	أعزب	35	3.59	1.221	4	3.76	*0.006
	متزوج	113	4.28	0.865			
	مطلق	2	4.23	0.322			
	أرمل	2	4.35	0.157			
	المجموع	153	4.12	0.988			

النتائج:

تأتي هذه الدراسة في مجال لم يتم التطرّق إليه بدرجة كافية ولاسيما في الأردن، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1 – إن إغلاق معبري جابر والرمثا أدى إلى تدهور وتراجع في الحركة التجارية والاقتصادية والنقل في مدينة الرمثا؛ إذ انخفض حجم الواردات السورية من السلع والبضائع والمواد الغذائية إلى مدينة الرمثا؛ ومن ثم قلة توافرها في الأسواق؛ مما اثر على تجارة الجملة والمفرق وارتفاع الأسعار بشكل عام.

2 – تأثر المستوى المعيشي للسكان في مدينة الرمثا من جراء إغلاق معبري جابر والرمثا؛ فارتفعت نسب البطالة وانخفض مستوى الدخل الفردي.

3 – تعطل الكثير من السائقين وشركات التخليص وسيارات الشحن والأجرة والمحال التجارية؛ كالمطاعم والاستراحات في مدينة الرمثا بسبب إغلاق المعبرين.

4 – تبين أن تجارة العقارات وتأجير الأبنية أصبح النشاط الاقتصادي السائد في مدينة الرمثا بعد إغلاق المعابر.

5 – لم يكن هناك علاقة بين أثر إغلاق معبري جابر والرمثا على الحركة التجارية في مدينة الرمثا وبين المتغيرات الشخصية الآتية: (الجنس، الدخل، المؤهل العلمي، العمر).

6 – وجد أثر لمتغير الحالة الاجتماعية على رأي أفراد عينة الدراسة حول

تأثير إغلاق معبري جابر والرمثا على الحركة التجارية والاقتصادية وعلى أصحاب الشركات والمحال التجارية في مدينة الرمثا.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها؛ فإن الدراسة تقدم التوصيات الآتية:

1 – تكثيف الجهود الرامية لفتح معبري الرمثا وجابر أو أحدهما – على الأقل – من قبل الحكومة الأردنية من خلال تعزيز العلاقات الثنائية بين الأردن وسوريا.

2 – ضرورة إيجاد منطقة فاصلة على الحدود الأردنية السورية كإجراء أولي للتبادل التجاري بعد أن بدأت الأزمة السورية تشهد هدوءاً نسبياً في الآونة الأخيرة.

3 – إقامة مشاريع إنتاجية بديلة لتشغيل العاطلين عن العمل من أبناء مدينة الرمثا بعد أن فقدوا وظائفهم من جراء إغلاق معبري الرمثا وجابر.

4 – فتح المجال أمام التجار في مدينة الرمثا للبحث عن أسواق بديلة في الخارج لاستيراد وتصدير السلع والبضائع بتكاليف مالية قليلة.

5 – وضع إستراتيجيات وسياسات اقتصادية في مدينة الرمثا من قبل الحكومة من شأنها تحسين الظروف الاقتصادية في المنطقة، من خلال توجيه الاستثمارات المحلية في مجالات عدة.

المراجع:

بحيري، مسعد. (2005). الملامح العامة للوظيفة التجارية للمدن الحدودية: دراسة حالة مدينة رفح، *مجلة الشرق الأوسط (مركز بحوث الشرق الأوسط)*، جامعة عين شمس، *(17)*: 49-115.

خويلة، محمد. (2016). *قيم الأراضي في مدينة الرمثا 1950-2014*، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة. (2015). *التعداد العام للسكان والمساكن*.

الدسوقي، محمد. (2015). مناشئ الحركة التبادلية على المعابر النيلية فيما بين زفتى ومية غمر: "دراسة جغرافية" *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية*، جامعة قناة السويس، *(13)*: 190-244.

الراعي، محمد. (2005). *تقييم أداء المعابر في قطاع غزة وإمكانيات تطويرها، إدارة الدراسات والتحليل والإحصاء*، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

سريحين، فاروق. (1985). *تاريخ مدينة الرمثا ولوائها: دراسة تاريخية، اقتصادية، إنثروبولوجية*، إربد.

شخار، عبد الكريم. (1996). *التجارة الخارجية العربية وآفاقها في ظل التكتلات الإقليمية التجارية*، شؤون عربية.

عبد الرزاق، وليد. (2002). تقييم *الموارد الاقتصادية وتنميتها في لواء الرمثا*، [أطروحة دكتوراه] غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

غرفة تجارة الرمثا. (2017). *بيانات غير منشورة*.

مديرية حدود الرمثا. (2017). *بيانات غير منشورة*.

مركز حدود جابر. (2017). *بيانات غير منشورة*.

مصيلحي، فتحي. (2000). *جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية*. شبين الكوم، القاهرة: مطابع التوحيد الحديثة.

النويران، عدنان. (2016). *الكشف عن مدى التغير في الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (1980-2014)*، [رسالة ماجستير]، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2012). *تطورات التجارة الخارجية خلال الربع الأول من عام 2012*.

وزارة المالية. (2015). *آفاق الاقتصاد الأردني*. بيانات منشورة، عمان. الأردن.

Merenne-Schoumaker, B. (2003). Geography des services et des commerces, Presses universitaires de Rennes, Rennes.

Mohan, D. Raghunath, T. Medipally, S. (2017). Governing Dynamics of Cross-Border Trade: A Case Study from the indo-

Bhutan Border Region, South Asia Democratic Forum

(Sadf), No 29, Avenue des Arts - 1210, Brussels, Belgium.

UNHCR. (2009). Study on cross border population movements between Afghanistan and Pakistan, Kabul.

WWW.UNCHR.ORG.JO-

قدم في: مايو 2018

أجيز في: مارس 2019